

الخلافة

[468] رب المال، وهو اختيار أبي العباس، وهو الذي يقوى في نفسي (1). وفي أصحابه من قال بمثل قول أبي حنيفة، إلا أنه قال: كلما دفع إليه ألفا وهلكت لزمه أن يدفع إليه ألفا آخر (2). وأبو حنيفة: إذا هلكت الألف الثانية لم يلزمه شيء آخر (3). دليلنا: أنه لا يخلو أن يكون الألف تلف قبل الشراء أو بعده، فإن كان التلف قبل الشراء وقع الشراء للعامل، لأنه اشتراه بعد زوال القراض، وإن كان التلف بعد الشراء فالبيع وقع لرب المال وعليه أن يدفع الثمن من ماله الذي سلمه إليه، فإذا هلك المال تحول الملك إلى العامل، وكان الثمن عليه، لأن رب المال إنما فسخ للعامل في التصرف في ألف إما أن يشتريه به بعينه أو في الذمة، وينقذ منه ولم يدخل على أن يكون له في القراض أكثر منه. مسألة 16: ليس للعامل أن يبيع بالدين إلا باذن رب المال. وبه قال الشافعي (4). وقال أبو حنيفة: له ذلك (5). دليلنا: أن الأصل أنه لا يجوز له ذلك، لأنه تصرف في مال الغير، فجازته

(1) (2) (3) (4) (5)